

## أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم.

*The impact of the remote trial application on the defendant's guarantees.*

خديجة عبداللاوي (\*)

أستاذة محاضرة قسم أ.

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ( الجزائر)

Khadidja.abdellaoui@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/06 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/22

\*\*\*\*\*

**ملخص:**

استعمل المشرع الجزائري المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية، حيث يعد اجراء جديد تم من خلاله ادخال تقنية المحادثات عن بعد بالصورة والصوت بموجب القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، حيث كان هذا الاجراء مطبقا بصفة محتشمة.

و مع انتشار جائحة كورونا في الجزائر تم الاعتماد على هذا الاجراء بشكل واسع في أروقة المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية خلال فترة الحجر الصحي الذي عرفته البلاد ، حيث صدر في هذه الفترة الأمر رقم 04-20 المعدل لقانون الاجراءات الجزائية.

**الكلمات المفتاحية :**

المحادثة المرئية عن بعد، المتهم، التحقيق، المحاكمة العادلة.

**Abstract:**

*The Algerian legislator used remote video chat during judicial procedures, as it is a new procedure through which the technology of remote conversations with image and sound was introduced under Law No. 15-03 of February 1, 2015 related to the modernization of justice, where this procedure was applied in a modest manner.*

*With the spread of the Corona pandemic in Algeria, this procedure was widely relied upon in the corridors of courts, councils and penal institutions during the period of quarantine that the country knew, as during this period Order No. 20-04 amending the Code of Criminal Procedure was issued.*

**key words:**

*Remote video chat, the accused, the investigation, the fair trial.*

## أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم.

مما لا شك فيه أن فكرة التقاضي عن بعد تمثل ولادة جديدة للإجراءات القانونية، وخصوصا الإجراءات الجزائية، حيث عمل المشرع الجزائري على غرار التشريعات الأخرى إلى رقمنة مرفق القضاء، خاصة ما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني بهدف تكريس المزيد من الضمانات التي تتجسد أساسا في ربح الوقت، وادخار الجهد، وتسهيل اللجوء إلى القضاء وتبسيط الإجراءات.

ومن هنا، أمام هذه الايجابيات إلا أن الواقع أثبت العكس، حيث ظهرت مجموعة من المعوقات القانونية والتقنية في المواد الجزائية، على الرغم من صدور قرابة خمس سنوات القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، وكذا تعديل قانون الإجراءات الجزائية، حيث أن تطبيق المحاكمة عن بعد لازلت تلقى رفضا كبيرا بسبب عدة اشكالات تقنية وإجرائية، من بينها افتقادها لتفاعل المتهم مع استجواب الهيئة القضائية وأسئلة الدفاع والنيابة العامة، ومواجهته مباشرة بالشهود، وما يصرح به كل شاهد للجلسة، وعدم تمكن القاضي من قراءة تقاسيم وتعبيرات وجه المتهم وحركاته ونبرة صوته من خلال مناقشة الملف، لأن الصورة قد لا تعبر عن حقيقة تلك الحركات.... الخ.

ومن أجل التطرق لهذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التحليلي، إذ نجد أنفسنا أمام مجموعة من الاشكاليات من بينها : هل يعد التقاضي عن بعد إنقاص من حق الدفاع وموكله، ومساس باستقلالية العدالة ونزاهتها؟

للإجابة على هذه الاشكالية نقسم هذه المداخلة إلى مبحثين:

**المبحث الأول: بوادر تبني فكرة التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري.**

**المبحث الثاني: ايجابيات وسلبيات تكريس مبدأ التقاضي عن بعد في المواد الجزائية.**

### المبحث الأول:

**بوادر تبني فكرة التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري.**

يعتبر القضاء الافتراضي اللفظ الأقرب وإن لم يلق قبولا إلا بعد استجابة طارئة لوضع قاس، لكنه رؤيا لطالما حاول المبتكرون في المجال القضائي تحقيقها، ومن هنا، ماذا يقصد بالتقاضي الإلكتروني؟.

### المطلب الأول:

#### مفهوم التقاضي عن بعد أو المحكمة الإلكترونية.

إن الأخذ بوسائل الاتصال الحديثة في التقاضي المرئي لتحقيق العدالة سواء بصورة جزئية أو بصورة كلية يقتضي متطلبات عديدة من أهمها سن التشريعات بما يسمح ذلك، فالتقاضي لا يستطيع استخدام هذه الوسائل في عمله إلا إذا وجد تنظيم تشريعي يسمح بذلك.

#### الفرع الأول: تعريف التقاضي عن بعد.

تعد المحاكم الإلكترونية أحد التطبيقات العديدة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتجسد فكرة المحاكم الإلكترونية مفهوم " التقاضي الإلكتروني " أو " التقاضي عن بعد" الذي اتجهت الكثير من الدول إلى الأخذ به.

ومن هنا، يعرف التقاضي عن بعد وفقا لما اتجه إليه الفقه بأنه: " سلطة المحكمة القضائية المختصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروف أمامها من خلال شبكة الربط الدولية ( الانترنت)، والاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحدثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين".

ومن هذا التعريف يتضح أن فكرة التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة الكترونية واحدة، وهذا يستلزم ابتداء حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطها معا لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: مفهوم تقنية الاتصال عن بعد.

يعد مصطلح تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مصطلحا حديثا يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، حيث يتفق التقاضي عن بعد مع التقاضي التقليدي في الموضوع، وكذلك أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام الجهة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع، وتصدر حكما بشأنه ولكنهما يختلفان في طريقة تنفيذ الإجراءات، ففي إطار تنفيذ التقاضي عن بعد يتم التنفيذ عن طريق الوسيط المرئي والمسموع الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص.

والجدير بالذكر، أن هناك فرق بين محاكمة أون لاین والاتصال عن بعد المحكمة المرئية في الدعوى جوهرية، إذ أن المحكمة المرئية في الدعوى تحافظ على جلسات المحاكمات في قاعات المحاكم بالطرق التقليدية، إلا أن الاتصال مع أحد المعنيين بالدعوى يكون مرئيا وليس بحضوره الشخصي، في حال طلبت الجهة المختصة أو أحد

أطراف الدعوى العامة ذلك، في حين أن محاكمة أون لاين تتضمن تعديلا جذريا في أساليب المحاكمات يجعل مراحل التقاضي اعتبارا من القيد، وحتى التنفيذ إلكترونيا دون أن يضطر القاضي لعقد الجلسة في قاعة محكمته.

ومن هنا، يمكن تعريف التقاضي الإلكتروني محاكمة أون لاين بأنه: " حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الرقمية ويتألف من شبكة الربط الدولي ( الانترنت) إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلال مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعوى، والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الاجراءات القضائية مع اعتماد آلية تقنية فائقة الحداثة لتدوين الاجراءات القضائية وحفظ تداول ملفات الدعوى<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني:

#### مبدأ التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري.

بالرجوع إلى المنظومة التشريعية الداخلية للجزائر، نجد جملة من القوانين التي تطرقت إلى فكرة عصرنة قطاع العدالة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال ما يلي:

#### الفرع الأول: القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة.

تبنت الجزائر استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أول مرة في مجال التعاون الدولي القضائي، حيث أصدر المشرع الجزائري مرسوم رئاسي رقم 02-55 المتعلق بمصادقة الجزائر وبتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000<sup>3</sup>.

والجدير بالذكر، أن هذه التقنية نص عليها المشرع في الأمر رقم 02-15 المتعلق بتعديل قانون الاجراءات الجزائية في الفصل السادس من الباب الثاني في التحقيقات من الكتاب الأول تحت عنوان " في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق" من خلال نص المادة 65 مكرر 27<sup>4</sup>.

كما استعمل المشرع الجزائري المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية حيث يعد اجراء جديد تم من خلاله ادخال تقنية المحادثات عن بعد بالصورة والصوت بموجب القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة<sup>5</sup>، حيث يعتمد هذا النظام على شبكة الألياف البصرية التي تم بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر كافة التراب الوطني.

وبالتالي، يسمح بالتحدث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية، أو أثناء سير المحاكمات، كما يمكن سماع المتهمين في كل من قضايا الجرح والمحبوسين في المؤسسات العقابية للتخفيف من إجراءات تنقلهم<sup>6</sup>.

والجدير بالذكر، أن هذا القانون تطرق إلى كل من:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
  - إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية.
  - استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.
- الفرع الثاني: تعميم المحادثة المرئية عن بعد في ظل الأمر 20-04 المتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية.**

تم الاعتماد على هذا الاجراء بشكل واسع في أروقة المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية خلال فترة الحجر الصحي الذي عرفته البلاد من أجل منع تفشي جائحة كورونا، حيث صدر في هذه الفترة الأمر رقم 20-04 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية الذي نص صراحة في الكتاب الثاني مكرر بعنوان " استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" في المواد من 441 مكرر إلى 441 مكرر 11 مبينا فيها اجراءات استعمال الوسائل المرئية أثناء مرحلة التحقيق وأثناء مرحلة المحاكمة<sup>7</sup>.

والجدير بالذكر، أنه من خلال استقرار المادة 441 مكرر من الأمر رقم 20-04 سالف الذكر، نستشف أن هناك شروط موضوعية وتقنية من أجل تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد، هذه الأخيرة تتمثل فيما يلي:

- حسن سير العدالة.
- الحفاظ على الأمن والصحة العمومية.
- احترام مبدأ الأجل المعقولة أو سرعة الفصل في الدعوى حيث يعتبر أحد الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.
- احترام الحقوق والحريات المكفولة قانونا للمتهم وأهمها الحق في الدفاع، بالإضافة إلى مبدأ الوجاهية وغيرها.
- يجب أن تتضمن تقنية المحادثة المرئية عن بعد سرية الاتصال وأمانته، حيث لا يمكن اجراءها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الشبكات غير المحمية.
- إنقراط عرض كامل وواضح لمجريات المحاكمة، كما يجب تسجيل كل التصريحات على دعامة الكترونية وإرفاقها بملف الاجراءات.

### **المبحث الثاني: ايجابيات وسلبيات تكريس مبدأ التقاضي عن بعد في المواد الجزائية.**

أثبتت أزمة كورونا غير المسبوقة الدور الحيوي التي تؤديه التكنولوجيا الرقمية، حيث فرض هذا الواقع انتهاج مسار مغاير يحمل الكثير من الفعالية في الاتصال المؤسسي، والتعامل الالكتروني لمواجهة الأزمة، والاتجاه نحو مشاركة رقمية مجتمعية، يكون المواطن أساس الثقة باستخدام أدوات التكنولوجيا في جميع المجالات، ومن دون اقضاء الكتروني لأي فرد من المجتمع.

ومن هنا، اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات وقائية من أجل مكافحة جائحة كورونا من خلال اصدار عدة مراسيم تنفيذية التي فرضت الحجر الصحي وعليه، حيث قامت جاهدة على تطوير الرقمنة والاعتماد عليها لمواجهة تبعات جائحة كورونا، وذلك من خلال انتهاج الرقمية في عدة قطاعات وعلى رأسها قطاع العدالة، بعدما كانت الرقمنة تكاد تنعدم في المجتمع الجزائري، حيث تم تفعيل هذه التقنية أثناء التحقيق القضائي و مرحلة المحاكمة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

### المطلب الأول:

#### تفعيل المحادثة المرئية عن بعد أمام القضاء الجزائري.

تعد المحادثة المرئية عن بعد آلية حديثة تقوم على الاتصال المرئي المسموع تستخدم في إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد، لاسيما في مجال سماع الشهود ومحاكمة المتهمين حتى داخل المؤسسات العقابية دون تنقلهم إلى أروقة المحاكم، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

#### الفرع الأول: مرحلة التحقيق القضائي.

يعتبر التحقيق الجزائري عن بعد خروجاً على القاعدة العامة في جلسات التحقيق والمحاكمة، والتي تتم في نطاق جغرافي واحد بخصوص المتهمين والشهود أو غيرهم من أطراف الخصومة، بحيث يكون لكل منهم دوره في سير جلسات المحاكمة أو التحقيق من خلال مشاركته فيها<sup>8</sup>.

ومن هنا، أصبح من الممكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مجال التحقيق الجزائري امتداد النطاق الاقليمي لجلسة التحقيق أو المحاكمة، بحيث يشمل عدة أماكن إقليمية داخل دولة واحدة أو عدة دول، أين يمكن أن تكون سلطة التحقيق في دولة، والمتهم الذي يتم التحقيق معه في دولة أخرى، وقد يكون الشهود في دولة ثالثة.

من هنا، نصت المادة 441 مكرر 2 من الأمر رقم 20-04 المعدل لقانون الاجراءات الجزائية على استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي من أجل استجواب أو سماع شخص، أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب قانون الاجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها.

وإذا كان الشخص غير الموقوف المراد سماعه أو استجوابه أو تبليغه أو إجراء المواجهة معه مقيماً بدائرة اختصاص محكمة أخرى، توجه جهة التحقيق المختصة طلباً لوكيل الجمهورية للمحكمة الأقرب لمحل إقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء.

وإذا تعذر استخراج أو تحويل المتهم أو الشخص المحبوس لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة 441 مكرر من الأمر 20-04 يمكن لجهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية سماعه بها عن طريق استعمال المحادثة المرئية عن بعد

بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية الذي يحرر بدوره محضرا عن سير العملية، كما يحق أيضا للدفاع الحضور رفقة موكله بمكان سماعه و/ أو جهة التحقيق وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 441 مكرر 4 من الأمر 04-20 سالف الذكر.

كما يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع المتهم عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد وضع رهن الحبس المؤقت، كما يبلغ قاضي التحقيق الأمر شفاهة بنفس الطريقة، ويشير إلى ذلك في محضر السماع، وترسل نسخة من أمر الايداع من أجل التنفيذ عن طريق إحدى وسائل الاتصال حسب الحال إلى وكيل الجمهورية أو مدير المؤسسة العقابية.

### الفرع الثاني: استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء المحاكمة.

اعترف المشرع بهذه التقنية أثناء مرحلة المحاكمة في الباب الثالث من الكتاب الثاني مكرر من الأمر 04-20 سالف الذكر، وقبل هذا الأمر من خلال قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة والأمر 02-15 المتعلق بتعديل قانون الاجراءات الجزائية، حيث يتحقق بموجبها مبدأ المواجهة بين أطراف الدعوى، دون الحاجة إلى وجودهم الفعلي في مكان واحد، كما تعد وسيلة فعالة وبديلة في ظل جائحة كورونا. والجدير بالذكر، أن التعديل الذي طرأ على قانون الاجراءات الجزائية بموجب الأمر 04-20 قد وسع من نطاق تقنية المحادثة المرئية عن بعد، بعدما كانت جوازية من طرف المتهم فقط في ظل قانون 03-15 المتعلق بإصلاح العدالة، حيث أصبحت حسب نص المادة 441 مكرر من الأمر 04-20 بعد التعديل من اختصاص الجهات القضائية – جهات التحقيق وجهات الحكم-، وهذا بهدف حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية.

### المطلب الثاني:

#### ايجابيات وسلبيات العدالة الرقمية للمتهم.

للتقاضي عن بعد عدة ايجابيات كما تقابله عدة سلبيات وهذا ما سنحاول أن

نبينه من خلال إلقاء الضوء على كل من ايجابيات وسلبيات العدالة الرقمية للمتهم.

#### الفرع الأول: الآثار الايجابية للتقاضي الالكتروني.

لا شك أن التقاضي الالكتروني له آثار ايجابية شأنه شأن باقي الأنظمة الادارية والخدمات التي تم رقمها، حيث حقق التقاضي الالكتروني جملة من المزايا والفوائد والتي تتمثل فيما يلي:

- عصرنة قطاع العدالة من خلال تحسين الأداء فيه وتقليل الاجراءات.

- توفير الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين وأعوان العدالة.
- الحد من البيروقراطية وتحقيق مبدأ الشفافية في القطاع.
- تبسيط الاجراءات على شركاء العدالة خاصة المحامين.
- تحقيق شفافية أكبر في العمل القضائي والأعمال الادارية المرتبطة به.
- تخفيض التكاليف من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، هذا ما يغني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل الذي يعرفه العمل التقليدي<sup>9</sup>.
- غلق أبواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة، كما يخفف التقاضي الالكتروني الطريق على افتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل.
- تقليل تكسب الدعاوى القضائية، بالإضافة إلى تخفيف الاحتقانات والتوتر والمشاحنات بين الخصوم خاصة في الدعاوى التجارية والأسرية... الخ.
- استبدال الأرشيف القضائي الورقي الضخم بأرشفة إلكترونية بسيطة باستعمال أقراص مدمجة، ونسخ احتياطية منها تتسع للمعلومات جميعا، والتي تشغل حيز بسيط بالمقارنة مع المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة.
- والجدير بالذكر، أن استعمال هذه التقنية تعد وسيلة للخروج من الطابع التقليدي إلى طابع أكثر ليونة وأوفر جهدا، حيث تم الاعتماد على هذه التقنية في المحاكم الجزائرية، إذ كشف وزير العدل عن إجراء 2000 محاكمة عن بعد بسبب فيروس كورونا<sup>10</sup>.

### الفرع الثاني: الآثار السلبية للتقاضي الالكتروني.

- على الرغم من الصورة المشرفة الواعدة التي ترسم في أذهان الكثيرين تجاه التقاضي عن بعد، لما يحققه من مبدأ العدالة الناجزة، إلا أن الواقع له مقتضياته ويفرض تحدياته، فهناك بعض المشكلات والسلبيات التي رتبت إجحاف كبير في حقوق المتقاضين والموقوفين على حد سواء من خلال ما يلي:
- عدم توافر الانترنت في الأماكن النائية، ما ينجم عنه عدم التمكن من الاتصال مثلا بأحد الشهود.
- عدم اكتمال أو تخلف البنيات التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية في الدول النامية، مع التوجه العدائي والشعور بالرغبة تجاه المعاملات الالكترونية<sup>11</sup>.
- حرمان المحبوس من المثل أمام القاضي والتفاعل معه كما ينص على ذلك قانون الاجراءات الجزائية، أي عدم تمكن القاضي من قراءة تقاسيم وتعبيرات وجه المتهم وحركاته ونبرة صوته خلال مناقشة الملف، لأن الصورة لا تعبر عن حقيقة تلك الحركات.
- عدم امكانية عرض وسائل الاقناع مباشرة على المتهم كالمسروقات والسلاح كمحجوزات حجزت لديه، وفي جرائم التزوير المادي يصعب أيضا عرض التوقيع المزور على المتهم قبل اجراء الخبرة.
- رداءة الصورة والانقطاع المستمر للبيث إذ تسمع كلمة ولا تسمع باقي إفادة المتهم.

## أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم.

- هناك أيضا أسباب وجيهة للحذر من التحرك بسرعة نحو التقاضي الإلكتروني، فعلى سبيل المثال هناك مسنين قد لا يكونون على أو غير راغبين في اتقان تكنولوجيا المحادثات المرئية.

ومن هنا، فإن الأسباب التي يتحجج بها من يريد ابقاء العمل بهذه التقنية حسب رأيهم أن المحبوس عند استخراجهم قد ينقل معه الوباء إلى المؤسسة العقابية، لكن هذه المبررات واهية للأسباب التالية:

- في الجنايات يتم استخراج المحبوسين.
- في بعض المحاكم يتم استخراج المحبوسين في مادة الجرح
- قاضي التحقيق وقاضي المثل الفوري عندما يقرر ايداع المتهم الحبس مباشرة من قاعات الجلسات المكتظة أصلا في هذه الحالة لا وجود لجائحة كورونا.

### خاتمة:

وفي الختام من خلال هذه المداخلة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتمثلة فيما يلي:

- عمل المشرع الجزائري على تجسيد مبدأ عصرنة العدالة من خلال اصدار عدة نصوص قانونية من أجل مواكبة الثورة الالكترونية في العالم.
- توسيع نطاق تطبيق تقنية المحادثة المرئية عن بعد سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في ظل جائحة كورونا.

أما بالنسبة للتوصيات فتتمثل في:

- ضرورة فرض دورات تكوينية على الموظفون بسلك القضاء والمحامون من أجل حسن استعمالهم لتقنية المحادثة المرئية عن بعد.
- ضرورة حل مشكلة سرعة الانترنت بتوفير تدفق عال من أجل العمل الجيد لتقنية المحادثة المرئية.

- تسخير الامكانيات اللازمة لتطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد سواء من وسائل التكنولوجيا الحديثة المخصصة لهذا المجال، بالإضافة إلى تكوين الموارد البشرية حتى يمكنها احترام استعمال هذه التقنية.

- توسيع استعمال هذه التقنية إلى جميع أنواع القضايا وليس فقط قضايا الجرح.
- وجوب تدارك الثغرات القانونية التي تضمنها الأمر رقم 04-20 من خلال إعادة صياغة مواد لإيجاد حلول للإشكاليات القانونية التي يخلقها تطبيقه.

وفي الأخير ، على الرغم من ايجابيات هذه التقنية، إلا أن الواقع العملي أثبت العكس، إذ يجب استخراج المحبوسين من أجل ضمان محاكمة عادلة للمتهم مع احترام البروتوكول الصحي بإجبار المحبوس على ارتداء الكمامة.

### قائمة المراجع:

أولا: الأطروحات.

## أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم.

- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، اجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون، فرع خورفكان، كلية القانون جامعة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، 2019-2020.

### ثانياً: المقالات.

- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، 2020 .
- ايمان بنت محمد بن عبد الله القمامي، التقاضي عن بعد ط دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، العدد 84، مارس 2021.
- بن عيرد عبد الغني، بضيف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021.
- بوشاري أمينة، سالم بركاهم، الاصلاح الاداري في الجزائر ( عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018.
- نوال قحموص، تفعيل تقنية المحادثة عن بعد في ظل الأزمة الصحية ( جانحة كورونا)، دائر البحوث الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

### ثالثاً: القوانين.

- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، ج.ر العدد 09 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002.
- أمر رقم 02-15 المؤرخ في 13 يوليو 2015 يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، ج.ر العدد 40 الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2015.
- أمر رقم 04-20 المؤرخ في 30 غشت 2020 يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، ج.ر العدد 51 الصادرة بتاريخ 31 غشت 2020.
- القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> - أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، 2020، ص.30.
- <sup>2</sup> - سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، اجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون، فرع خورفكان، كلية القانون جامعة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، 2019-2020، ص.9.
- <sup>3</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، ج.ر العدد 09 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002.

- 4 - أمر رقم 02-15 المؤرخ في 13 يوليو 2015 يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر العدد 40 الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2015.
- 5 - المواد 14، 15، 16 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يتعلق بعصنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.
- 6 - تمت أول محاكمة عن بعد داخل الوطن بتاريخ 2015/10/07 بمحكمة القليعة فيما كانت أول محاكمة دولية بتاريخ 2016/07/11 بمجلس قضاء مسيلة أين خوطب الشاهد بتقنية الصورة والصوت وهو في مجلس قضاء " نانثير " الفرنسي. بوشاري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر ( عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص.225.
- 7 - أمر رقم 04-20 المؤرخ في 30 غشت 2020 يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر العدد 51 الصادرة بتاريخ 31 غشت 2020.
- 8 - نوال قحموص، تفعيل تقنية المحادثة عن بعد في ظل الأزمة الصحية ( جائحة كورونا)، دائر البحوث الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص.95.
- 9 - بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص.16.
- 10 - نوال قحموص، المرجع السابق، ص.99.
- 11 - ايمان بنت محمد بن عبد الله القتامي، التقاضي عن بعد ط دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، العدد 84، مارس 2021، ص.1041.